

العلاقة بين مشكل الحديث والموضوع

بحث في مشكل الحديث

إعداد / مها مصطفى توفيق إبراهيم

قسم الفقه وأصوله

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

Arwaroka22@yahoo.com

خلاصة— هذا البحث يبحث في العلاقة بين مشكل الحديث والموضوع.

الكلمات الافتتاحية: العلاقة، مشكل الحديث، الموضوع.

I. المقدمة

التعرف على العلاقة بين مشكل الحديث والموضوع.

II. موضوع المقالة

الموضوع لغة: اسم مفعول من: وَضَعَ يَضَعُ. ويأتي هذا اللفظ لمعان عدة، منها: الإسقاط كوضع الجنابة عنه أي أسقطها . الاختلاق والافتراء، كوضع فلان القصة أي : اختلقها وافتراها. قال ابن منظور : " وَضَعَ الشَّيْءَ وَضَعًا : اَخْتَلَقَهُ. وتَوَضَّعَ القَوْمُ عَلَى الشَّيْءِ : اتَّفَقُوا عَلَيْهِ. وَأَوْضَعْتُهُ فِي الأَمْرِ إِذَا وَأَفَقْتَهُ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ". انتهى.

وفي اصطلاح المحدثين : هو ما نُسب إلى الرسول ﷺ اختلاقًا ولذنبًا مما لم يقله أو يُقرّه . وعرفه ابن الصلاح بأنه المختلق المصنوع . وبعبارة مختصرة : هو الحديث المكذوب على النبي ﷺ قال الإمام النووي -رحمه الله تعالى: ولا تحل روايته لأحد علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه.

وليس له صلة حقيقية بالنبي ﷺ وليس ه و بحديث، لكنهم سموه حديثًا بالنظر إلى زعم راويه.

وحكمه أنه مردود، ولا يجوز ذكره إلا مقروناً ببيان وضعه؛ للتحذير منه؛ لقول نبي الإسلام محمد ﷺ: ((مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ بَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ)) رواه مسلم.

ويُعرف الوضع بإقرار واضعه، أو ما ينتزله من نزلة إقراره، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي، فقد وضعت أحاديث يشهد بوضعها ركافة ألفاظها ومعانيها.

والوضاعون أصناف: أعظمهم ضرراً قوم منسوبون إلى الزهد، وضعا الحديث احتساباً في زعمهم الباطل، فتقبل الناس موضوعاتهم ثقة بهم . وقد ذهبت الكرامية الطائفة المبتدعة إلى جواز وضع الحديث في الترهيب والترهيب.

وهو خلاف إجماع المسلمين الذين يُعتدُّ بهم في الإجماع، ووضعت الزنادقة أيضاً جُملاً، ثم نهضت جهابذة الحديث { فبينوا أمرها والله الحمد.

ثم إن الواضع ربما صنع كلاماً لنفسه فرواه مسنداً، وربما أخذ كلام ب عض الحكماء، فرواه عن رسول الله ﷺ وربما غلط الإنسان فوقع في شبه الوضع من غير تعمد.

لا بد للحكم على حديثين بالتعارض، وجعلهما من باب مختلف الحديث: أن يكون كل منهما مُحْتَجًّا به، أما إن كان أحدهما لا يُقبَل بحال، فإنه لا يُعارضُ به القوي؛ إذ إنه - والحالة هذه- لا أثر له.

وقد بين ابن القيم - رحمه الله- ذلك وأكد، فقال: " لا يجوز معارضة الأحاديث الثابتة بحديث من قد أجمع علماء الحديث على ترك الاحتجاج به".

وقال: " ومعارضة الأحاديث الباطلة للأحاديث الصحيحة لا توجب سقوط الحكم بالصحيحة، والأحاديث الصحيحة يصدق بعضها بعضاً". انتهى كلامه.

فإذا ثبت أن أحد الخبرين ليس كمن كلامه، فلا إشكال، بل لا يدخل ذلك في مشكل الحديث بحال من الأحوال، فإن الضعيف - فضلاً عن الموضوع الذي ليس بحديث أصلاً- لا يُعارضُ به الثابت الصحيح.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : "وأما قوله: " الحجر الأسود يمين الله في الأرض"، فهو:

أولاً: ليس من الحديث الصحيح الثابت عن النبي ﷺ- فلا نحتاج أن ندخله في هذا الباب، ولكن هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصحيحة أحاديث كثيرة موضوعة، ويقولون بتأويل الجميع كما فعل بشر المريسي، ومحمد بن شجاع الثلجي، وأبو بكر بن فورك في كتاب (مشكل الحديث)؛ حيث إنهم يتأولون حديث عرق الخيل وأمثاله من الموضوعات.

هذا مع أن عامة ما فيه من تأويل الأحاديث الصحيحة هي تأويلات المريسي وأمثاله من الجهمية، وقد يكون الحديث مناهياً كحديث رؤية ربه في أحسن صورة، فيجعلونه يقظة، ويجعلونه ليلة المعراج ثم يتأولونه.

وقد صنّف القاضي أبو يعلى كتابه في إبطال التأويل رداً لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها، وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة، كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج، ونحوه، وفيها أشياء عن بعض السلف، رواها بعض الناس مرفوعة، كحديث قعود الرسول ﷺ على العرش، رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة.

وهي كلها موضوعة، وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأنمة يروونه ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول . وقد يقال: إن مثل هذا لا يقال إلا توقيفاً، لكن لا بد من الفرق بين ما ثبت من ألفاظ الرسول ﷺ وما ثبت من كلام غيره، سواء كان من المقبول أو المردود".

المراجع والمصادر

1. الطحاوي، أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق : شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م.
2. الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني، مشكل الحديث وبيانه، حلب، دار الوعي، ١٩٨٢م.
3. موسوعة علوم الحديث، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
4. الزركشي، بدر الدين الزركشي، الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠١م.

٥. الغنيمان، عبد الله الغنيمان، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، المدينة المنورة، مكتبة الدار السفلية، ١٤٠٥هـ.
٦. بن منبه، همام بن منبه، صحيفة همام بن منبه، شرح وتحقيق : رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ١٩٨٥م.
٧. الدينوري، شهدة بنت أحمد بن فرج الدينوري، العمدة في مشيخة شهدة، تحقيق: رفعت فوزي، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠م.
٨. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تأويل مختلف الحديث، دار الكتب العلمية، ١٩٨٥م.
٩. أبو شهبه، محمد بن محمد أبو شهبه، دفاع عن السنة، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.
١٠. عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، دار القرآن الكريم، ١٩٨٦م.
١١. الأعظمي، محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، مكتبة المجلس، ١٩٨٢م.